تكافؤ الفرص فى التعليم

أصبحت الدعوة إلى المساواة فى عالمنا الحديث صيحة كل شعب وكل فرد، وسواء أولئك الذين يعيشون فى ظل من الحرية الفردية والجمعية ، أو أولئك الذين لا زالوا يرسفون فى أغلال العبودية ، قد أدركوا أو أخذوا يدركون أن المساواة ليس لها من مدلول مالم ترتكز على مبدأ المساواة فى فرص التعليم . إن العصر الذى كانت تسود فيه محض القوة البدنية قد أوشك على الانقراض . وغدت القوى الذهنية المبنية على التفكير العلمى السليم هى التى تسود العالم ، وهى التى ستشمل سيادتها مستقبل الإنسان ، ولم تعد قوى الجسم والمادة إلا جزءاً من نتاج الفكرة العلمية العميقة . وقد كان الرأى السائد منذ القدم أن العبقرية تبرز فى كل بيئة رغم العقبات ، وهذا قول حق لا ينكره دعاة المساواة فى العصر الحديث ، ولكنهم ينكرون أن يترك مجال بروز العبقريات للمصادفات والظروف التى إذا ساعدت على جلائها مرة فقد تعمل على طمسها مرات . ووظيفة الأداة الحكومية الصالحة أن تفسح المجال أمام كل من وهب المقدرة وأوتى الكفاءة لكى ينمى ما أوتى ويفيد مما وهب .

إن الدعوة إلى تكافؤ الفرص فى التعليم هو نتاج ازدهار علم كان ولا يزال له الفضل فى تقدم أساليب التربية الحديثة ، فما يستطيع أن يدعو أحد إلى المساواة فى فرص التعليم مالم تكن هنالك وسيلة لوضع هذه المساواة موضع التنفيذ ؛ ذلك هو علم النفس الحديث الذى لا يزال يخطو بخطا سريعة رزينة نحو الكمال العلمى ، والذى أصبح الآن الأساس الذى تبنى عليه نظم التربية والتعليم فى المجتمعات المتحضرة .

لا يكفى لتحقيق المساواة فى التعليم أن تفتح أبواب المدارس وتدعو الشعب لإرسال أطفاله إليها ثم تحشر أذهانهم بما نعتقد أنه الصالح الذى يعد الطفل لكى يكون قديراً على الحياة التى يحياها آباؤه وأجداده ، فالأطفال هؤلاء ليسوا مواد يصوغها المعلم كما يهوى أو يهوى الرؤساء ، ولكنهم مجموعات من العقول والنفوس والمواهب والاستعدادات والميول ، وواجب المدرسة قبل كل شىء أن تفسح المجال لهذه المجموعات من المميزات العقلية والجسمية أن تتفتح وتبرز ، ثم أن تتعهد بالتوجيه السليم حسب ما وهبت لا حسب ما يبغى المدرس . ولقد ينجح المعلم فى أن يصنع من تلميذه الفنان رياضياً أو من تلميذه الرياضى فناناً ، ولكنه لن يكون فناناً أو رياضياً ناجحاً ما دام يعمل عكس طبيعته وموهبته وميله .

الآن وقد أصبح من بديهات التربية وعلم النفس أن الأفراد يتفاوتون عقلية وميولا ، فقد أصبح من واجب القائمين على شئون التعليم أن يوفوا للأفراد نوع التعليم الذى يوافق مواهبهم واتجاهاتهم ، وإذا توافرت البيئة التعليمية الصالحة بانت الخصائص الكامنة فى كل فرد وأصبح فى إمكان المعلم الكفء رعايتها وتعهدها . ويكاد علماء النفس يتفقون على أن المميزات العقلية تتضح فيما بين الحادية عشر والثالثة عشر من عمر الفرد اتضاحاً تستطيع معه المدرسة أن تدفع بالطفل إلى أحد فروع التعليم التى تناسبه . ومن هنا كان السر فى جعل هذا السن فترة انتقال من المدرسة الإبتدائية إلى المدرسة الثانوية . ولن تتضح هذه المميزات بطبيعة الحال اتضاحاً سليماً مالم يكن الطفل قد قضى حياته الدراسية المبكرة فى مدرسة صالحة . ولذا فإننا نرى أن أغلب نظم التعليم فى البلاد التى تصلح أن تكون قدرة فى هذا المضمار قد أوجبت تقسيم الأطفال فى مدى هذه الفترة من سنى دراستهم إلى أقسام مبدئية ثلاثة ؛ القسم الأول يتكون من أولئك الأفراد الذين أوتوا مقدرة عقلية عالية يستطيعون بها تفهم العلوم التى تحتاج إلى التعمق والتركيز فى البحث ومتابعة النظريات والعمليات الذهنية المعقدة . والقسم الثانى من الذين يقلون شيئاً عن أولئك فى مستوى الذكاء ولكنهم إذا جمعوا بين عقولهم وأيديهم أتوا بأحسن النتائج . والقسم الثالث يتكون من الذين لا تمكنهم مواهبهم من التخصص والتعمق فى الدراسة ولذا فإنهم يزودون بالثقافة العامة وبالأخص من الناحية العملية التى تؤهلهم لشغل الوظائف العادية فى المجتمع ، ويمثل هؤلاء الغالبية فى كل أمة .

ويقوم هذا التقسيم على أساس اختبارات الذكاء التى أصبحت تمثل قسماً هاماً من علم النفس العلمى ، يضاف إليها ملاحظات المدرسة ونتائج اختبارات التحصيل المدرسى التى يشرف على وضعها علماء النفس كذلك . ومن المعلوم

أن مجال التفرع فى التخصص مفتوح أمام القسمين الأولين بصورة خاصة كلما تقدم سن الطالب فى المدرسة وفى الجامعة فيما بعد . وبهذا الإجراء العلمى السليم يصبح المجال مفتوحاً لكل فرد كى يدرس ما يستطيع استيعابه وما يلذ له دراسة، ويصير فى إمكاننا ألا نرى هذا الخليط المتنافر من الأفراد فى المجال العلمى الواحد .

إن معنى التكافؤ فى الفرص أن يدرس الفرد الدراسة التى تناسبه بصرف النظر عن مركزه ومركز والده المادى أو الأدبى ، وأن توفر الدولة لجميع الأفراد وبدون استثناء الألوان المختلفة من الثقافة ، وأن تكون المواهب والميول هى أسس التوجيه لمختلف أنواع التخصص . وليس هذا فحسب ، بل إن على الدولة أن تجعل من واجبات الوالدين تعليم أولادهم ، فإن المجتمع يجب ألا يسمح لأحد أفراده أن يكون جاهلا فيعوق بذلك تقدم البلاد ويغدو عبئاً على عاتق المجموع . فإذا جهل الآباء واجباتهم أو أهملوها تولت الدولة تحمل المسئولية ، وإلا استوت فى التقصير مع الآباء الذين لا يقدرون مبلغ مسئولياتهم تجاه المجتمع الذى يتمثل فى أبنائهم .

كان من أبرز ما أعجبنى وأنا أجول فى ربوع شمالى أوربا وبين جبال اسكوتلندا أن أرى تلك المدارس الصغيرة بين سفوح الجبال يؤمها أبناء الرعاة والفلاحين ، وقد لا يزيد عدد تلاميذ المدرسة على العشرة أو العشرين ، يقوم عليها معلم واحد يسير فى رعاية وتوجيه تلاميذه كما يسير المعلم فى الحواضر الكبرى ، وهو من الكفاءة مثل أولئك ولم يمنعه البعد والانزواء أن يقوم بواجبه خير قيام ، كما لم تقصر حكومة فى أن توفر له ولمدرسته كل ما يسهل عليه أداء واجبه على الوجه الأكمل . وهكذا يحصل أبناء الرعاة والفلاحين مهما نأت بهم الأرض على ما يحصل عليه أبناء المدن فى مجال التعليم ، وما هم إلا أعضاء فى جسم الأمة ، وقد يكون بينهم النابه والعبقرى الذى يجب أن يفسح له مجال الاستفادة من المعرفة من شتى الألوان والأنواع .

هذه مساواة فى الفرص يجب أن تحتذيها كل أمة تبغى النهوض عن طريق التعليم ، فما عاقت الثروة ولا المركز ولا البعد أن يتكافأ الأفراد فى هذا المطلب الحيوى . أما إذا كان هنالك من لا يعرف حقوقه أو واجباته فإن على من يعرفها أن ينير أمامه الطريق لكى يسعى ويبصر ، حتى يصبح كل فرد قادراً على أن ينال ماله من حقوق وأن يؤدى ما عليه من واجبات .

عبد العزيز حسين

عـــــدالة ! . . .

يعتقد بعض الناس أن إرضاء العواطف فى الحكم على جليل الأمور معناه إرضاء للضمائر ، وهم مغالطون لا ريب ، ذلك أن البون شاسع بين إرضاء الضمائر وإرضاء العواطف فى مثل هذا الحكم ، فالعواطف غالبا ما تخضع لرغبة النفس ، بينما تخضع الضمائر الحية لحكم العقل والمنطق ، ولكن يجوز لنا أن ننصف النفس من حكم العقل والعكس صحيح إذا أردنا أن نصدر حكما وسطا بين الخير والشر ، على أن مثل هذا الإنصاف يكون فى بعض الأحيان معلقاً حتى نصل إلى النتيجة الحاسمة لمقدمات نضعها للحكم ، وقد تناقض هذه النتيجة مافرضناه مقدما بين خفايا نفوسنا وما تضمره ضمائرنا ، وهنا تنشأ عندنا أزمة حادة تستدعى تدخل العقل ، فإما أن يعمل أى العقل عملا حرا وينصف النفس من صاحبها ، فيندفع اندفاعا ذاتيا ليعيد الحقوق والالتزامات إلى نصابها على أساس المسئولية والجزاء ، وإما أن يثقل العقل بأغلال عبودية الغير فيصدر حكما لا يختلف بأى حال من الأحوال عن حكم الأدغال .

وحكم شريعتنا أننا إذا حكمنا يجب أن نحكم بالعدل ، وإذا وجدنا أننا لا نستطيع أن ننجو من إيلام النفس ووخز الضمير حينما نصدر حكما جزئيا ، يتحتم أن يكون حكمنا حينئذ عاما كما وكيفا ، مرضيا لضمائرنا ونفوسنا على السواء ، وهو فى حد ذاته مرضيا لله الذى وهبنا هذا العقل الحر النظيف .

ولو سأل بعض الناس أنفسهم بنفوسهم بعدما يصدرون حكمهم على الأمور هل حكمنا بالعدل كما قال الله سبحانه وتعالى؟ لو سألوا هذا السؤال وتريثوا فى الإجابة عليه لأدركوا أن الفرق عظيم بين النفاق والشجاعة الأدبية .

يوسف محمد الشايجى